مشروع ميثاق المشاركة المواطنة – جماعة المحمدية

مقدمة

في إطار انخراط جماعة المحمدية في مسار تنزيل آليات المشاركة المواطنة والديمقراطية التشاركية الهادفة إلى الإشراك الفعلي والفعال لجميع المواطنات والمواطنين في تدبير الشأن العام الترابي، تم إعداد وصياغة ميثاق المشاركة المواطنة، عبر اعتماد ألية البناء المشترك، وإدماج مقاربة النوع ومشاركة الشباب والأشخاص في وضعية إعاقة.

يعتبرميثاق المشاركة المواطنة التزاما بالتعاون والتضامن مبني على التراضي، خاضعا لمجموعة من المداخل العملية نذكر منها؛ الثقة المتبادلة، والعمل على تجاوز معوقات تنافر المصالح، وتباعد الأهداف والتطلعات بين المؤسسات العمومية ومكونات المجتمع المدني، والاحتكام إلى ثقافة النتائج، واحترام الأدوار، وتكامل الوظائف والموارد، وتفاعلها؛

إن قوام المشاركة المواطنة، من وجهة نظر الفاعلين المدنيين يتحقق من خلال:

- أولا: تثمين مكتسبات مسار الانتقال الديمقراطي التي شهدها المغرب بشكل تراكمي منذ بداية الاستقلال، مرورا بكفاح كافة القوى الحية ومؤسسات الدولة لإقرار حياة ديمقراطية سليمة وصولا إلى إقرار دستور 2011 وما نتج عنه من توفير للشروط الأساسية لمناخ سياسي جديد تميز فيه المغرب بجمعه الخلاق بين الاستقرار واستمرار الاصلاحات؛

- ثانيا: اعتبار المشاركة المواطنة حلقة من حلقات مسلسل بناء الديمقراطية الترابية، الرامية إلى خلق تكامل وظيفي مع مستويات الديمقراطية التمثيلية؛ واعتماد استشراف مستقبل مبني على تكامل الأدوار؛

- ثالثا: تحسين العلاقة بين المواطن/المواطنة والجماعة الترابية عبر ضمان الحق في المعلومات وتقوية فعالية ونجاعة السياسات العمومية، والعمل بأسلوب مبني على الحوار، وتقاسم المسؤولية، والإنصات والقرب والتعبئة، بمنطق يسهم في توقع المعيقات التي قد تؤدي إلى خفوت ثقة المواطن/المواطنة في المؤسسات العمومية لأسباب أهمها ضعف وجودة ووتيرة ونوعية الخدمات العمومية، وضعف الشفافية، والعدالة، وتكافؤ الفرص؛

- رابعا: إبداع نموذج للمشاركة المواطنة بنظام حركي يتحقق أداؤه "المثالي" بدرجة قدرته على إنتاج تعاون بناء من أجل تنمية بشرية مستدامة؛ توازن بين الخلفيات الثقافية لمسالك التضامن، والتكافل، والتطوع الاجتماعي بما يعزز الحكامة الجيدة وديمقراطية القرب، والحق في التنمية، والمشاركة المواطنة الفاعلة، وتوسيع سلطة الفاعلين الترابيين في مجالات التنمية الترابية.

المرتكزات

يستند ميثاق المشاركة المواطنة على المبادئ الدستورية التي أكدت على بناء دولة ديمقراطية يسودها الحق والقانون، مرتكزاتها المشاركة والتعددية والحكامة الجيدة، وإرساء دعائم مجتمع متضامن، يتمتع فيه الجميع بالأمن والحرية والكرامة والمساواة، وتكافؤ الفرص، والرعاية والعدالة الاجتماعية في نطاق التلازم بين حقوق المواطنة وواجباتها.

المبادئ

يعتمد هذا الميثاق في حيثياته على أربع مبادئ:

1. تدعيم القواعد والإجراءات القانونية والمؤسساتية المؤطرة لمبادئ المشاركة المواطنة وقيمها؛ وتأكيد التزامات جماعة المحمدية وجمعيات المجتمع المدني ومختلف الفاعلين في مجال ترسيخ مشاركة المواطنين/المواطنات في عملية صنع القرار؛
2. تكريس الربط التكاملي والتفاعلي بين الديمقراطية التمثيلية والتشاركية؛
3. تفعيل الدينامية التشريعية والمؤسساتية والتنظيمية المنبثقة عن الإصلاح الدستوري، والتي تستلزم تعزيز المقاربة التشاركية بمبادئ تعاقدية تفعل أدوار الفاعل المدني؛
4. تحقيق تملك قيم المشاركة المواطنة والحكامة الجيدة، التي تستدعي الإنخراط الجماعي للهيئات المدنية في إعمال المبادئ الدستورية.

تعتبر مضامين الميثاق إلتزاما ذو طبيعة تعاقدية اخلاقية وقيمية؛ ومن هذه الناحية، فإن:

- **الوثيقة الدستورية والقوانين التنظيمية ذات الصلة، والنظام الداخلي للجماعة** تفتح أفقا جديدا لتوطيد دعائم الديمقراطية، وترسيخ أسس الديمقراطية التشاركية ومرتكزاتها وآلياتها، كما تفصلها أحكام الدستور وخاصة الواردة في الفصول1 و6 و12 و13 و14 و15 و18 و19 و27و31 و33و34 و154 و136 و139 و155 و156 و157 و159 والفصول من 160 إلى 170؛
- **الميثاق هو أحد الاجتهادات لتأطير تفعيل المقتضيات الدستورية؛** ويؤكد على أن نجاح المشاركة المواطنة رهين بالتكامل والتفاعل مع الديمقراطية التمثيلية، كما يلتزم بمقتضيات الدستور وبأحكام القوانين المؤطرة للعمل المدني؛
- **يكرس الهوية والوظيفة الديمقراطية والمواطنة للمجتمع المدني** باعتباره صاحب حقوق مضمونة دستوريا، ومنظما قانونيا، ويشتغل في استقلالية عن باقي الأطراف، ويسهم بمسؤولية في تنفيذ البرامج التي شارك في وضعها، وأدواره لا يمكن أن تكون فاعلة خارج السياق الديمقراطي. ويتبنى الممارسات ذات الصلة بقيمه المدنية المثلى؛

الغايات

وتأسيسا على المرتكزات والمبادئ المحددة أعلاه، فإن المشاركة المواطنة المتوخاة تسعى إلى تحقيق أربع غايات:

1. المشاركة المدنية عبر التأثير في صناعة القرار العمومي؛
2. تحقيق الشفافية؛
3. تفعيل المساءلة الاجتماعية؛
4. تكريس الحكامة الجيدة في ادارة الشأن العام.

الأهداف الخاصة

ولضمان تفعيل جيد لهذه الغايات الأربع، يجب أن تفعل المشاركة المواطنة وفق تصور إجرائي مقيد بأهداف خاصة، نذكر منها على وجه الخصوص:

- ✓ تحديد مساهمة الهيئات المدنية في تدبير الشأن العام بشكل يضمن وجود تفاعل وتكامل مع المؤسسات التمثيلية؛
- ✓ جعل اتخاذ القرار تمثيليا والتأثير فيه تشاركيا، احتراما للمسؤوليات والمهام؛
- ✓ جعل المعلومة متاحة أمام المواطنات والمواطنين؛
- ✓ تقوية أسس الشفافية في التدبير والتمويل العمومي؛
- ✓ تتبع ومواكبة المشاريع والقرارات من مرحلة التشخيص والتخطيط إلى التنفيذ والتتبع والتقييم؛
- ✓ إعمال قيم المساءلة وربط المسؤولية بالمحاسبة؛
- ✓ الرفع من القدرات التسييرية والتدبيرية للهيئات المدنية؛
- ✓ العمل على تقوية أسس التزام مختلف الأطراف بمبادئ الحكامة.
- ✓ التتبع والتقييم التشاركي

المشاركة المواطنة ومجالات تدخلها

بحسب المقتضيات الدستورية، المشاركة المواطنة مسار مؤسساتي مبني على قوانين ضابطة تتيح انخراط الموطنات والموطنين والمرتفقين، والجمعيات والمنظمات غير الحكومية، وبقية الفاعلين الاجتماعيين في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكل ما يتعلق بالمناصفة بين الرجال والنساء، والإدماج الاجتماعي للشباب والفئات الاجتماعية في وضعية الهشاشة، والأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة، والحكامة الجيدة، ومحاربة الرشوة، والولوج إلى المعلومات والمرافق العمومية، والمساءلة الاجتماعية.

وتتحقق هذه المشاركة بـالتعاون والحوار والاستشارة والتشاور والبناء المشترك والقرار المشترك، بخصوص إعداد السياسات العمومية، وبرامج التنمية وتفعيلها وتنفيذها وتقييمها، واقتراح قرارات ومشاريع.

ويمكن ضبط هذه المشاركة المواطنة الفاعلة في صياغة وتبني السياسات والقرارات العمومية عبر التمييز بين ثلاثة مستويات:

- **مستوى قواعد المشاركة المواطنة؛**
- **مستوى آليات المشاركة في مسار اتخاذ القرار العمومي؛**
- **مستوى أدوار والتزامات الفاعلين في صياغة وتتبع ومراقبة تنفيذ السياسات العمومية.**

آليات مشاركة الفاعل المدني في مسار اتخاذ القرار العمومي

تتحقق المشاركة المواطنة عبر أربع آليات:

- **الترافع من أجل إيصال مطالب المواطنات والمواطنين والمرتفقين وإسماع صوتهم للجماعة**، وذلك عبر عرائض ترفع بشكل يستوفي الشروط والمساطر المنصوص عليها بالقوانين التنظيمية. وهذه المشاركة ذات أهمية قصوى على المدى البعيد، إن على مستوى إغناء المسار التشاركي للقرار العمومي، أو على مستوى تجويده وتفاعله الإيجابي مع تطلعات عموم الموطنات والمواطنين؛
- **العضوية في الهيئات الاستشارية (هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع وغيرها)**، بشكل يمكن المجتمع المدني من المشاركة في جميع مراحل إعداد القرار العمومي واتخاذه وتنفيذه وتقييمه، وتقاسم المسؤولية مع مختلف الهيئات والمصالح، في إطار من التضامن والتعاون؛
- **فتح مسارات جديدة مشتركة مع الفاعلين المدنيين للإبداع والابتكار واقتراح المقاربات والحلول والممارسات الجيدة** التي بإمكانها أن تغني طرق تنزيل السياسات العمومية وتمكينها من الملاحظات التجريبية الكفيلة بتحسين أدائها وتجويد وقعها الاجتماعي والاقتصادي على الفئات المستهدفة؛
- **المساءلة الاجتماعية**، وفق منهجية وقواعد تتأسس على تغليب المصلحة العامة، والشفافية، وربط المسؤولية بالمحاسبة، والتواصل والحوار بشأن حصيلة تنفيذ برامج ومشاريع التنمية وكل ما يخص القرارات التدبيرية والمالية لمناحي الحياة العامة وصيانة حقوق الموطنات والمواطنين وكرامتهم.

مستويات مشاركة الفاعل المدني في مسار اتخاذ القرار العمومي

يقر الميثاق أربعة مستويات في مسار صياغة واتخاذ القرارات والسياسات العمومية للمشاركة المواطنة:

- الإخبار؛
- الاستشارة؛
- الحوار والتشاور؛
- الشراكة والقرار المشترك.

حيث يعد المستوى الرابع أسمى تمثلات المشاركة التي تؤهل المجتمع المدني من أن يضطلع بأدوار مجتمعية محورية يصبح معها شريكا حقيقيا في التنمية، وفي إنتاج الثروة بمفهومها الشامل، وفي تحقيق مبتغيات الديمقراطية والرفاه الاجتماعي والاقتصادي.

مراحل مسار اتخاذ القرار العمومي

يمر مسار اتخاذ القرار العمومي من سبع مراحل:

1. مرحلة التهيئ لصياغة برنامج العمل؛
2. مرحلة الاستشارة العمومية؛
3. مرحلة صياغة السياسة العمومية؛
4. مرحلة التنفيذ؛
5. مرحلة التتبع؛
6. مرحلة التقييم؛
7. مرحلة إعادة الصياغة.

وفي جميع هذه المراحل، يمكن للمجتمع المدني التفاعل مع الجماعة وفق تصور تنظيمي قائم على مقاربة العمل بالنتائج، ومؤشرات النجاعة والمردودية، واحترام قواعد الترشيد الزمني والمالي للموارد والأشغال.

أدوار والتزامات الفاعلين

لقياس فعالية المشاركة المواطنة في مسار اتخاذ القرار العمومي وتنفيذه، يجب أن ترتب هذه المشاركة باعتماد توزيع وظيفي للأدوار والالتزامات يتحقق عبر:

أدوار الفاعل المدني والتزاماته:

- الترافع عبر آليات المشاركة المواطنة وخصوصا العرائض، إسهاما في حل المشاكل، ورفع الضرر، وإيصال شكاوى المرتفقين، وعموم المواطنات والمواطنين، وتعزيزا لما يقتضيه العيش المشترك من عدالة وحق في التنمية، وفي العدالة الاجتماعية، وتكافؤ الفرص؛
- النهوض بدور الوساطة وتحسيس السلطات العمومية، والمجالس المنتخبة بحاجيات المواطنات والموطنين ومرتفقي الإدارة العمومية عبر تنظيم فضاءات للإنصات، والمواكبة، والمساءلة الاجتماعية؛
- التعاون مع المؤسسات العمومية عبر الخبرة الميدانية، وإعطاء الاستشارة فيما يخص المواضيع ذات الطابع الإجرائي، أو ما يهم الاستهداف الموضوعي للسياسات العمومية؛
- تقديم خدمات بديلة تستجيب وما تقتضيه مسؤولية القرب من أداء لصيق بالفئات الاجتماعية في وضعية الفقر أو الهشاشة الاجتماعية، وتحقيق تواصل مستمر معها.
- تأطير المواطنات والمواطنين وتعريفهم بآليات المشاركة المواطنة وكيفية استعمالها واستثمارها لتحقيق التنمية الترابية.

أدوار الجماعة الترابية والتزاماتها:

- إقرار سياسة عمومية وتدابير إدارية للتعامل مع منظمات المجتمع المدني كشريك أساسي في المسار التنموي وخلق وتشجيع فضاءات التعاون المشترك؛
- تيسير الولوج للمعلومات بحيثيات وبمساطر تضمن السرعة، وتساوي المعاملة بين جميع المواطنين/ المواطنات في بلوغ هذه المعلومات، وذلك باعتماد كل الوسائل المتاحة للتواصل بما فيها التواصل الإلكتروني؛
- اعتماد مساطر مبسطة وشفافة وواضحة تضمن تيسير المشاركة المواطنة؛
- توفير الموارد والدعم الضروري لتحقيق مشاركة مواطنة وازنة في مسار صياغة، وتنفيذ وتقييم السياسات العمومية؛
- تعميم المعلومات حول طلبات الترشح للدعم العمومي والشراكة، والإعلان عن نتائج معالجة الطلبات المقدمة من طرف منظمات المجتمع المدني في إطار من الشفافية، وتعليل القرارات وفق ما تقتضيه المصلحة العامة وأولويات السياسات العمومية؛
- العمل على تحقيق التحول التدريجي للتدبير المالي للجماعات الترابية نحو الميزانيات التشاركية المبنية على مشاركة الجمعيات الترابية في صياغة، وتتبع ومراقبة تنفيذ البرمجة المالية السنوية للجماعات الترابية.
- التحول الى رقمنة الخدمات الادارية واحداث منصات رقمية للتشاور العمومي.
- تفعيل النظام الداخلي للجماعة القائم على سياسة الإنفتاح والقرب من المواطنات والمواطنين.

الأدوار والالتزامات المشتركة:

- اعتماد إدماج مقاربة النوع الاجتماعي والتمييز الإيجابي بشكل مباشر أو عرضاني كمعياريين ثابتين لتحقيق إدماج اجتماعي منصف لفئات النساء والأطفال والشباب والشيوخ والأشخاص في وضعية إعاقة؛
- العمل على تعزيز وتنمية الذكاء الجماعي داخل تراب الجماعة؛
- وضع خطة عمل للمشاركة المواطنة وتعبئة الموارد اللازمة من اجل تنزيل هذا الميثاق.
- نشر نص الميثاق بعد المصادقة عليه بالموقع الالكتروني وصفحات المواقع الاجتماعية للجماعة وجمعيات المجتمع المدني وتقاسمه مع أكبر عدد من المواطنين / المواطنات.

تتبع وتقييم الميثاق

مؤشرات تنزيل الميثاق:

1. عدد العرائض المقدمة من طرف جمعيات المجتمع المدني /المواطنات والمواطنين وعدد المقبولة منها من طرف الجماعة؛
2. وتيرة تأسيس وتفعيل الهيئات الاستشارية على مستوى الجماعة؛
3. عدد اللقاءات التشاورية مع جمعيات المجتمع المدني والمواطنات والمواطنين؛
4. وتيرة رقمنة الخدمات الإدارية على مستوى الجماعة؛
5. نسبة مشاركة النساء والشباب والأشخاص في وضعية إعاقة في مختلف المبادرات والاستشارات المنظمة سواء من طرف الجماعة أو جمعيات المجتمع المدني أو باقي الفاعلين؛
6. نسبة ووتيرة استفادة المواطنات والمواطنين من حقهم في المعلومة ومستوى ونوعية تجاوب الإدارات الجماعية مع هاته الطلبات؛
7. عدد المشاريع والمبادرات المقترحة من طرف المواطنات/المواطنين وجمعيات المجتمع المدني؛
8. عدد النساء اللواتي ولجن مناصب اتخاذ القرار في الهيئات التشاورية المحدثة من طرف الجماعة؛
9. عدد الآليات التشاركية للحوار والتشاور التي تم إحداثها على مستوى جماعة المحمدية.

كيفية تتبع تفعيل الميثاق:

- تكوين لجنة لتتبع تفعيل الميثاق؛
- ربط تحين الميثاق بتحيين النظام الداخلي للجماعة (كل ولاية انتدابية – 6 سنوات).
- تحيين مدى تقدم الأنشطة المرتبطة بتفعيل الميثاق من خلال أداة رقمية كل 6 أشهر.